



أصوات المهمشين:  
دراسة عن العمال المهاجرين  
واللاجئين في الأردن



2023

إخلاء مسؤولية:

"أعدت هذه الدراسة بدعم من مؤسسة هينرش بُل - فلسطين والأردن، ولا يمكن اعتبار محتوياتها انعكاساً لموقف المؤسسة الداعمة، وترجع المسؤولية عما يرد فيها إلى منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)"



ARDD

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية  
Arab Renaissance for Democracy & Development

## **أصوات المهمشين: دراسة عن العمال المهاجرين واللاجئين في الأردن**



## قائمة المحتويات

<b>4</b>	<b>ملخص تنفيذي</b>
4	النتائج الأساسية
4	تحليل مقارن
4	التوصيات
4	الأبحاث المستقبلية
<b>5</b>	<b>مقدمة</b>
5	الخلفية والنطاق
5	منهجية البحث
6	أهمية التقرير
6	مشروع حقنا: رحلة نحو التغيير
6	بنية التقرير
6	السياق والخلفية
7	السياق الاجتماعي والاقتصادي في الأردن للعمال المهاجرين واللاجئين
9	نظرة عامة على القوانين والسياسات الأردنية التي تؤثر على العمال المهاجرين واللاجئين
<b>11</b>	<b>شبح التمييز</b>
11	الوصول إلى فرص العمل
11	بنية نظام الكفالة في الأردن وتاريخه
11	الإطار القانوني
11	الأثر الاجتماعي الاقتصادي
12	نظام الكفالة واللاجئين
12	وضع العمل القانوني والكفالة
12	محدودية فرص العمل
12	التبعية لأرباب العمل

12	خطر انعدام الجنسية
13	تحديات الإدماج الاقتصادي
13	الاستجابة الدولية والإصلاحات
13	تصاريح العمل: التأثير على اللاجئين والعمال المهاجرين
14	خصوصية وضع المهاجرين اليمنيين والليبيين
15	ظروف العمل للاجئين الصوماليين والسودانيين
16	التحديات التي تواجه العمال المهاجرين في سوق العمل
17	التفاوت في الأجور
17	تحليل تأثير التمييز على العمال المهاجرين: قصص وتجارب شخصية من المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز
18	الوصول إلى التعليم
18	الاعتماد على الوضع القانوني للوالدين
19	العقبات البيروقراطية في الالتحاق بالمدارس
19	معيقات الوصول إلى التعليم
19	العقبات الاقتصادية
19	العقبات الثقافية واللغوية
19	قصص وتجارب شخصية من المقابلات
20	دور المجتمع المدني في دعم العمال المهاجرين واللاجئين في الأردن
21	أصوات من أرض الواقع
23	<b>الاستنتاجات</b>
24	<b>التوصيات</b>
24	توصيات متعلقة بالسياسات لتعزيز الوصول إلى فرص العمل والتعليم
24	مقترحات للأبحاث المستقبلية
26	<b>المراجع</b>

## ملخص تنفيذي

يقدم هذا التقرير تحليلاً معمقاً عن التحديات التي يواجهها العمال المهاجرون واللاجئون في الأردن، من حيث الوصول إلى العمل والتعليم خاصة، وي طرح توصيات شاملة لإصلاح السياسات وتوجهات الأبحاث المستقبلية حيالها.

### النتائج الأساسية:

- انتشار التمييز: يواجه العمال المهاجرون واللاجئون في الأردن تمييزاً ملحوظاً، ما يُعيق حصولهم على فرص العمل والوصول إلى التعليم، الأمر الذي يشمل العوائق القانونية، والتفاوت في الأجور والاستبعاد من بعض قطاعات العمل.
- تأثير نظام الكفالة: يساهم نظام الكفالة في استغلال العمال المهاجرين وتقييد حركتهم.
- التحديات التعليمية: على الرغم من التغييرات الكبيرة الحاصلة في الإطار التشريعي الرامية إلى تسهيل وصول الأطفال المهاجرين واللاجئين إلى التعليم، فما تزال عملية الالتحاق بالمدارس مرهونة إلى حد كبير بالوضع القانوني لوالديهم، ما يؤدي إلى انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس واستكمال الدراسة.

### تحليل مقارنة:

لقد حقق الأردن، بخلاف لبنان والعراق، خطوات واسعة في إدماج اللاجئين السوريين في سوق العمل، إلا أن نظام الكفالة ومحدودية فرص العمل في القطاع يواصلان فرض تحديات كبيرة من هذه الناحية.

### التوصيات:

- إصلاح نظام الكفالة: تشير النتائج الواردة في هذا التقرير إلى ضرورة الدعوة إلى إصلاح نظام الكفالة من أجل حماية العمال المهاجرين من الاستغلال وضمان حريتهم في الحركة والتوظيف.
- وضع سياسات مرنة لتصاريح العمل: تبسيط عملية منح تصاريح العمل والسماح للاجئين والمهاجرين بالعمل في نطاق أوسع من القطاعات كما تشير نتائج التقرير.
- برامج التعليم المجتمعية: تنفيذ برامج تعليمية محلية، بما في ذلك توفير التدريب اللغوي والمهني لتحسين وصول الأطفال اللاجئين وإدماجهم بما يتماشى مع توصيات مشروع "حقنا".
- تعزيز قوانين مكافحة التمييز: تعزيز الأطر القانونية لمكافحة التمييز وإجراء حملات توعوية تحد من الوصمة الاجتماعية على النحو الذي يؤكد عليه مشروع "حقنا".

### الأبحاث المستقبلية:

- دراسات مطوّلة: يوصي هذا التقرير بتقييم الأثر طويل الأمد لاندماج المهاجرين واللاجئين في سوق العمل وضمن النسيج المجتمعي في الأردن.
- دراسات مقارنة مع الدول غير الإقليمية: اكتساب معرفة دقيقة من دول خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضم تدفقات كبيرة من المهاجرين واللاجئين، وذلك بوصفها جزءاً من النطاق الأوسع لأبحاث مشروع "حقنا".
- تقييمات أثر تفصيلية: تقييم فعالية السياسات والبرامج المحددة المنفّذة في الأردن بوصفها جانباً أساسياً يركز عليه إطار مشروع "حقنا".

ويخلص التقرير إلى وجود تحديات كبيرة على الرغم من أن الأردن قد أحرز تقدماً في تلبية احتياجات العمال المهاجرين واللاجئين، إضافة إلى اعتبار الإصلاحات الشاملة التي تخضع لها السياسات وإجراء المزيد من الأبحاث القائمة على المشاركة والإدماج المباشرين للعمال المهاجرين واللاجئين في عملية صنع السياسات على النحو الموضح في مشروع "حقنا"، مسألة أساسية لضمان نجاح إدماجهم ومساهمتهم في المجتمع الأردني.

## مقدمة

### الخلفية والنطاق

هذا التقرير هو خلاصة تعاون طويل الأمد بين منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) ومؤسسة هينرش بل - فلسطين والأردن في إلقاء الضوء على العمال المهاجرين واللاجئين في الأردن ومساعدتهم في الحصول على حقوقهم والخدمات الأساسية. بعد عامين من العمل ضمن إطار مشروع "حقنا"، وأنجزت منظمة النهضة العربية (أرض) هذه الدراسة المعمّقة المتجذرة في تجارب مشروع "حقنا" ومنحتها المزيد من التعزيز من خلال تقديم تحليل للظروف الخاصة التي يواجهها العمال المهاجرون واللاجئون في الوصول إلى سوق العمل والتعليم في الأردن. ويظل إطار عمل "حقنا" مرجعاً منهجياً لهذا التقرير: فقد طوّرت منظمة النهضة العربية (أرض) بالتعاون مع مؤسسة هينرش بل - فلسطين والأردن في عام 2021 بهدف تضمين العمال المهاجرين واللاجئين في مساعي صنع السياسات والدعوة والمناصرة لتحسين أوضاعهم في الأردن وأنحاء المنطقة. ومن خلال التنفيذ السابق لمبادرة "حقنا"، أضحى جلياً أن التحديات التي يواجهها العمال المهاجرون تنبع إلى حد كبير من غياب آليات الحماية الاجتماعية وقوانين العمل الدامجة، فضلاً عن عدم توفر المعلومات المتعلقة بحقوقهم. وتزداد هذه التحديات تعقيداً بسبب المفاهيم المغلوطة عن اللاجئين والمهاجرين في المجتمعات المضيفة وانعدام الثقة حيالهم. يتطرق هذا التقرير إلى المسائل متعددة الأوجه المتعلقة بالتمييز ضد العمال المهاجرين واللاجئين في الأردن، مع التركيز على إمكانية وصولهم إلى العمل والتعليم خاصة. وقد أصبح من الواضح أيضاً ضرورة فهم التحديات والصعوبات التي يواجهها العمال المهاجرون واللاجئون من وجهة نظرهم وبكلماتهم الخاصة؛ فلن يتسنى إحداث تغيير حقيقي وملحوس في السياسات إلا من خلال الاستماع إلى قصصهم، وجمع تجاربهم وذلك لتسهيل إدماجهم بشكل أفضل وضمان مستويات معيشية كريمة لهم.

### منهجية البحث

تُستمد التصورات والأفكار المطروحة في هذا التقرير من مجموعة من المنهجيات: فهي تستند على وجه الخصوص إلى مراجعات واسعة للمؤلفات والمنشورات، وإلى مشاورات مستفيضة ومقابلات مخصصة مع اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في الأردن. وقد تم اختيار هذه المنهجيات لضمان التقاط نطاق متنوع من وجهات النظر والتجارب، لاسيما تلك المتعلقة بالعمال المهاجرين واللاجئين أنفسهم. ويُقدم هذا النهج الشامل فهماً غنياً وراسخاً للتحديات التي تواجهها هذه المجتمعات في حياتها اليومية. وجرى تنظيم نقاشين من نقاشات مجموعات التركيز مع اللجنة المعنية بحماية حقوق العمال المهاجرين واللاجئين، في حين جرى تنظيم سبع مقابلات شخصية أخرى مع أفراد من تلك المجتمعات. وتم ضمان إخفاء هوية المستجيبين تأكيداً على سلامتهم وحفاظاً على ثقتهم، كما جرى التواصل مع الأشخاص الذين جرت مقابلتهم من خلال اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين واللاجئين بحيث كانوا من أصحاب أوضاع، وجنسيات وخلفيات مختلفة لتعكس تنوع التجارب والتحديات التي تواجه المجتمعات المختلفة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير لا يمثل بأي حال من الأحوال الجوانب العديدة التي تتسم بها التحديات التي يواجهها العمال المهاجرون في الأردن، إذ لم يكن بالإمكان الوصول إلى جميع مجتمعات العمال المهاجرين المتواجدة في الأردن، أو تضمينها في التقرير. ومع ذلك، تُقدم الروايات الواردة هنا صورة ووصفاً واقعيين للقضايا الرئيسية التي يتعين على العمال المهاجرين التعامل معها للوصول إلى العمل والتعليم.

كما وأُجريت مقابلات مع الخبير القانوني في منظمة النهضة العربية (أرض) وكذلك مع أحد أعضاء المنظمات المجتمعية في التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف)، وهو شبكة من المنظمات المحلية الملتزمة تماماً بدعم اللاجئين والعمال المهاجرين في البلدان، وذلك لتقييم إمكانات المجتمع المدني في مساعيه الرامية إلى التصدي للتحديات التي يواجهها اللاجئون والعمال المهاجرون في الأردن.

## أهمية التقرير

يسعى هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الوضع غير المستقر الذي يعانيه العمال المهاجرين واللاجئين في الأردن، بالإشارة إلى التحديات الرئيسية التي يواجهونها في الوصول إلى العمل والتعليم. ويوفّر التقرير، عبر تقديم نظرة وتحليل شاملين لوضعهم، فحصاً نقدياً للأطر القانونية والاجتماعية القائمة والتي تحكم حياتهم. ولا يكمن الهدف من التقرير في توفير فهم وإع لمحتهم وحسب، بل أيضاً في طرح توصيات قابلة للتنفيذ لتغيير السياسات والتدخلات التي يمكن لها أن تؤدي إلى تحسينات ملموسة في ظروفهم.

## مشروع حقنا: رحلة نحو التغيير

تلعب مبادرة "حقنا" دوراً بالغ الأهمية في الدفاع عن حقوق العمال المهاجرين واللاجئين؛ إذ تسلط الضوء على أهمية تعزيز استراتيجية تصاعديّة من القاعدة إلى القمة تعمل على تمكين العمال المهاجرين واللاجئين من التعبير عن احتياجاتهم واكتساب المعرفة والأدوات اللازمة للحصول على حقوقهم وحمايتهم، وضرورة تعزيز هذه الاستراتيجية. أطلق مشروع "حقنا" بنجاح اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المؤلفة من ثلاثين امرأة ورجلاً من ست جنسيات مختلفة ممن يحملون صفة العاملين المهاجرين أو اللاجئين. وقد عمل مشروع "حقنا" عبر مراحل مختلفة باستمرار لضمان وصول تلك الفئات إلى العدالة وحصولها على الدعم القانوني، إضافة إلى إدراك الدور الحاسم الذي يلعبه الدعم القانوني في تمكينها من أن تحظى بحياة كريمة وأن تصبح جزءاً لا يتجزأ من مجتمعاتها المضيفة. ويُعدّ هذا التقرير بمثابة شهادة على الجهود المتواصلة التي بدأت في إطار مبادرة "حقنا"، بحيث يستعرض طريقة استخدام المساعدة القانونية والدعوة إلى تغيير السياسات الفاعل بوصفها أدوات للتغيير الاجتماعي والإدماج.

## بنية التقرير

يتألف هذا التقرير من جزأين رئيسيين: يقدم القسم الأول لمحة موجزة عن السياق القانوني والتاريخي للعمال المهاجرين واللاجئين في الأردن لتسهيل فهم الواقع الاجتماعي والأطر التشريعية ذات الصلة بفهم الظروف التي يعيش فيها العامل المهاجر في الأردن. أما القسم الثاني، فيتطرق إلى صلب موضوع الدراسة، وهو تحديات العمال المهاجرين وأي تمييز يتعرضون له أثناء الوصول إلى العمل ونظام التعليم. يستند هذا التحليل إلى مشاورات مباشرة مع عمال مهاجرين ويُقدّم نظرة عامة عن مساور القلق الرئيسية التي تمت مشاركتها خلال نقاشات مجموعات التركيز وإجراء المقابلات، بالإضافة إلى سرد مباشر لبعض القصص الأكثر صلة التي شاركها العمال المهاجرون واللاجئون معنا. وأخيراً، يُقيّم التقرير دور المجتمع المدني في دعم العمال المهاجرين واللاجئين ويخلص إلى مجموعة من توصيات السياسات، وإجراء مزيد من الأبحاث لتسهيل تحسين حياة العمال المهاجرين واللاجئين في الأردن مع إيلاء اهتمام خاص بحقوقهم في الوصول إلى العمل والتعليم.

## السياق والخلفية

كثيراً ما كان الأردن وجهة للعمال المهاجرين ومصدراً لهم. اعتباراً من عام 2020، شكّل المهاجرون الدوليون، بمن فيهم اللاجئون، قرابة 34% من سكانه. أدت الأزمة السورية إلى تقديم مساعدات دولية كبيرة للاجئين في إطار الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على الصمود (3RP) ما أدى إلى تركيز كبير على محنة اللاجئين، وتقليل الاستثمار في تحسين أوضاع العمال المهاجرين. وفي عام 2022، أصدرت وزارة العمل تصاريح عمل لنحو 300 ألف عامل وافد، بحيث بلغت نسبة العاملين في الخدمة المنزلية 18%، شكلت النساء ما نسبته 94% منهم. ويُقدّر أن إجمالي عدد العمال الوافدين في الأردن قد يصل إلى 1.4 مليون شخص، بما في ذلك أولئك العاملين بشكل غير نظامي. يتعرض الوافدون العاملون في الخدمة المنزلية خاصة إلى نطاق متنوع من الاستغلال؛ إذ عادة ما يجري توظيفهم من خلال نظام الكفالة، فهم يواجهون ضمن هذا النطاق عدة تحديات من مثل عدم دفع الأجور، ومصادرة جوازات السفر، والقيود على الحركة وغيرها من الانتهاكات بما في ذلك العنف الموجه ضد النساء (منظمة الهجرة الدولية).



## السياق الاجتماعي والاقتصادي في الأردن للعمال المهاجرين واللاجئين

يتأثر مشهد العمالة الوافدة في الأردن بشكل كبير بالنمو الاقتصادي والتنوع الذي شهدته البلاد منذ أواخر القرن المنصرم والحاجة إلى المزيد من القوى العاملة في القطاعات التي لم تكن مرغوبة من العمال الوطنيين. وقد زاد تأثر الاعتماد القوي على العمال الوافدين جراء تدفق اللاجئين إلى الأردن على عدة موجات من اللجوء. وفي حين كان الأردن أحد أكثر البلدان المضيفة للاجئين في المنطقة العربية منذ عام 1948 مع استقرار أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في المملكة، فقد كانت التحولات الكبرى في سوق العمل أكثر اتساقاً في العقدين السابقين مع تدفق موجات إضافية من اللاجئين الوافدين من العراق أولاً، ومن سوريا على وجه الخصوص في أعقاب اندلاع الحرب الأهلية في عام 2011. أشار بوهنينغ وشلوتر-باريديس في "هجرة العمال في المملكة المتحدة والمجتمع الأوروبي (The Migration of Workers in the United Kingdom and the European Community)" (1994) إلى التوجهات المختلفة التي ميّزت تدفق العمال المهاجرين إلى الأردن؛ إذ يقولان إنه وعندما بدأ اقتصاد الأردن بالتوسع، طرأت زيادة ملحوظة في العمال المهاجرين من الدول العربية المجاورة، وخاصة مصر. وقد عكس هؤلاء العمال، الذين جرى توظيفهم إلى حد كبير في قطاع الإنشاءات والزراعة، متطلبات العمل في ذلك الوقت. وتناول فارجوس هذا النمط أيضاً في كتابه "العمل واللجوء والعبور: نمط ناشئ من الهجرة غير النظامية جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (-Work, Refuge, Transit: An Emerging Pattern of Irregular Immigration South and East of the Mediterranean)" (2004)، الذي وضع سياق ديناميكيات الهجرة في الأردن ضمن الديناميكيات الإقليمية. يركز فارجوس في تحليله على تحول بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط إلى وجهات للاجئين، مشيراً إلى افتقار هذه البلدان إلى المؤسسات والسياسات اللازمة لدمج المهاجرين بالشكل السليم، بحيث يجد أغلبهم أنفسهم في أوضاع غير نظامية. يستخدم فارجوس مصادر إحصائية متنوعة لتسليط الضوء على أنه من بين قرابة 5.6 مليون مهاجر عاشوا في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد كان ما لا يقل عن 3.6 مليون منهم يعيشون أوضاعاً غير نظامية. ويشمل ذلك حوالي مليوني عامل مهاجر يعملون في القطاع غير الرسمي دون تصاريح عمل، و5.1 مليون لاجئ بحكم الأمر الواقع من غير القادرين على الحصول على وضع لاجئ في انتظار إعادة التوطين أو العودة، فضلاً عن أقل من 200 ألف مهاجر عابر كانوا متجهين إلى أوروبا لكن تقطعت بهم السبل بسبب مسائل متعلقة بتأشيرات السفر. وعلى الرغم من الأسباب المختلفة لتواجدهم في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه، تشترك هذه الفئات في جوانب الضعف المتمثلة بعجزها عن الوصول القانوني إلى العمل، أو الخدمات أو الحماية. ويتم تسليط الضوء على الأردن لدوره في نمط الهجرة غير النظامية في منطقة البحر الأبيض المتوسط العربية، كما يُشار على وجه التحديد إلى أن التغييرات التشريعية في الأردن في عام 2007 أدت إلى تحول عدد كبير من العمال المصريين، الذين يعملون في قطاع الزراعة في المقام الأول، إلى مهاجرين غير نظاميين. وقد أثرت هذه التغييرات على ما يتراوح بين ثلث ونصف العمال المصريين الذين يزيد عددهم عن 200 ألف وافد في البلاد. علاوة على ذلك، يُعرف الأردن باستضافة عدد كبير من اللاجئين؛ إذ جرى استقبال هؤلاء اللاجئين، الذين تدفقوا في المقام الأول جراء الموجة التي فرّت من العراق بين عامي 2005 و2008 في ظل الاحتلال الأمريكي، كضيوف في البداية لكنهم واجهوا في نهاية المطاف شروطاً مشددة من حيث الدخول والإقامة، ما أدى إلى تواجد العديد منهم في أوضاع غير نظامية.

إلا أنه وبحلول أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، أخذ تكوين القوى العاملة المهاجرة بالتطور أيضاً بتطور احتياجات الأردن الاقتصادية؛ إذ شهدت هذه الفترة تدفقاً للعمال من جنوب آسيا وجنوب شرقها وخاصة من الفلبين، وسريلانكا، والهند وبنغلادش، وهو توجه فصلته شاه في مقالها البحثي "هجرة العمالة من آسيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي: التوجهات والأنماط والسياسات (Labour Migration from Asian to GCC Countries: Trends, Patterns and Policies)" (2008). ولم يُحدث هذا التحول تغييراً في الجنسيات وحسب بل أيضاً في التركيبة الاجتماعية مع زيادة ملحوظة في عدد العاملات منهن لاسيما في وظائف الرعاية والخدمة المنزلية كما ناقشت ريتشيل سيلفي في فصلها "التدجين عبر الوطني: سلطة الدولة والنساء اللاجئات الأندونيسيات في السعودية (Transnational Domestication: State Power and Indonesian Migrant Women in Saudi Arabia)" (2006).

يُعد الوضع المتنوع الذي يعيشه العمال في الأردن بناءً على جنسيتهم جانباً حاسماً تناوله جريديني في فصل "العمال المهاجرون و رهاب الأجانب في الشرق الأوسط (Migrant Workers and Xenophobia in the Middle East)" (2003). وبالنظر إلى السياق الإقليمي مجدداً، يركز جريديني على تحليل توجهات الهجرة إلى البلدان الغنية بالنفط والمستقبل للعمال في الشرق الأوسط، والبحث في أسباب رهاب الأجانب المتصلة بالعمالة في المنطقة، وأمطه وحالاته. وتوضح ورقته البحثية أن تدفق العمالة الأجنبية الكبير إلى الشرق الأوسط قد بدأ في أعقاب الطفرة التي طرأت على أسعار النفط في عام 1973، ما أدى إلى زيادة هائلة في ثروات دول الخليج العربي؛ إذ ساهم كل من العمال المهرة وغير المهرة من البلدان العربية الأخرى وآسيا، وخاصة الهند وباكستان، في زيادة عدد سكان دول مثل المملكة العربية السعودية والكويت بصورة ملحوظة في الفترة من عام 1975 إلى عام 1985. وقد اتبعت الحكومات الآسيوية سياسات التوظيف النشطة في الخارج لتقليل نسبة البطالة وتوليد مصدر دخل أجنبي، على عكس الدول العربية المصدر لليد العاملة. في واقع الأمر، تفضل بلدان الشرق الأوسط توظيف الأجانب بعقود مؤقتة، فهم لا يتوقعون الحصول على الإقامة الدائمة أو حقوق المواطنة. وتتجلى أبعاد رهاب الأجانب المتصلة بالعمالة الوافدة في تفضيل توظيف العمال بعقود مؤقتة الأمر الذي يستبعد احتمالية حصولهم على المواطنة، بالإضافة إلى المعاملة التفضيلية التي يتلقاها مواطنو الدولة، ومواقف الازدراء التي يعانيتها الأفراد المختلفون عنهم لاسيما الآسيويين في الأماكن العامة مثل المحال التجارية، والمطارات والمكاتب الحكومية. وفيما يتعلق بالأردن خصوصاً، فقد سلط جريديني الضوء على العدد المتزايد من عاملات المنازل اللاتي انتقلن من شرق آسيا وخاصة سربلانكا والفلبين. ويمكن القول إن الظروف القانونية والإدارية وظروف العمل التي تمر بها عاملات المنازل الأجنبية تتماشى مع مفهوم كيفين بيلز "العبودية التعاقدية"، الذي يتضمن عدة عناصر مثل العنف أو التهديد بالتعرض له، وتقييد الحركة الجسدية والاستغلال الاقتصادي. ومن المثير للاهتمام أن الوثيقة تشير إلى أن هناك أدلة قليلة نسبياً على تعرض عاملات المنازل في لبنان والأردن إلى الاعتداء الجنسي، على النقيض من التقارير المنتشرة بشكل واسع عن وجود مثل هذه الانتهاكات في بلدان الخليج. وهذا التمييز جدير بالملاحظة نظراً لحالة الضعف والهشاشة العامة التي تعاني منها عاملات المنازل في الشرق الأوسط. وتشير هذه النقاط إلى أنه على الرغم من اعتماد الأردن، كغيره من بلدان الشرق الأوسط الأخرى، على عاملات المنازل الأجنبية إلى حد كبير، إلا أن طبيعة التحديات التي تواجهها تلك العاملات ونطاقها قد تشهد تفاوتاً مقارنة بدول أخرى في المنطقة.

أشارت منشورات ذات صلة بالموضوع إلى أن العمال المهاجرين من بلدان مختلفة يواجهون تحديات وفرصاً فريدة من نوعها تتأثر بالاتفاقيات الثنائية، والتصورات الثقافية والظروف الاقتصادية في أوطانهم. وقد أضافت أزمة اللاجئين السوريين بُعداً آخر إلى هذا المشهد المعقد؛ إذ أدى تدفق اللاجئين إلى تكثيف المنافسة على الوظائف التي تتطلب مهارات منخفضة، فغالباً ما كان اللاجئون يقبلون بأجور أقل وظروف عمل أصعب. وقد جرى التطرق إلى هذا التوجه بشكل مستفيض في كتاب بيتس وكوليبه "اللجوء: تحويل نظام اللاجئين المحطم (Refuge: Transforming a Broken Refugee System)" (2017)، حيث جرى تسليط الضوء على تداعيات ذلك على أسواق العمل المحلية. ويتناول تشاتي في كتابه "سوريا: إنشاء دولة لجوء وتفكيكها (Syria: The Making and Unmaking of a Refugee State)" (2019) التحول الناتج في ديناميكيات سوق العمل الناشئ عن تفضيل بعض أصحاب العمل توظيف اللاجئين على العمال المهاجرين التقليديين. وأشار تشاتي إلى الإدماج الإيجابي للسوريين في سوق العمل الأردني في بداية فترة تدفق اللاجئين؛ فقد جرى توظيف السوريين بسهولة في الأردن وتفضيلهم على الفئات الأخرى نظراً لتمييزهم في المهارات المهنية وخاصة في قطاعات كالنجارة. إلا أنه مع تفاقم الأزمة وزيادة أعداد اللاجئين الوافدين إلى الأردن، فقد خلق عملهم في القطاع غير الرسمي، مع جلب التمويل الذي تشتد الحاجة إليه، ضغوطات نظراً لعدم توفر تصاريح العمل ما أدى إلى تخوف العمال السوريين من التعرض للاعتقال. علاوة على ذلك، أدت أزمة اللاجئين إلى إحداث تغييرات في سياسات العمل في الأردن، وهو ما يُفصله كتاب لينز وتيرنير "توفير الملجأ: اللاجئون السوريون والشرق الأوسط (Making Refuge: Syrian Refugees and the Middle East)" (2019)، مع إصدار الحكومة تصاريح عمل للاجئين وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة. وعلى الرغم من أن الهدف من هذه التحولات في السياسات كان مساعدة اللاجئين، إلا أنها أثرت أيضاً على العمال المهاجرين من خلال تغيير مدى توفر تصاريح العمل والتركيز على سياسات سوق العمل.

إن الآثار الاقتصادية والإنسانية لهذا التدفق كبيرة، فقد ناقش أخيلي في "اللاجئون السوريون في الأردن: فحص الواقع (Syrian Ref-ugees in Jordan: A Reality Check)" (2015) الضغط الواقع على الموارد العامة والبنية التحتية ما أدى إلى نشوء تحديات اقتصادية أوسع. علاوة على ذلك، طغت الأعداد الكبيرة من اللاجئين في بعض الأحيان على التحديات التي يواجهها العمال المهاجرون، ما أدى إلى اختلال توازن المساعدات الإنسانية وخدمات الدعم الاجتماعي كما جاء في "اللاجئون والمهاجرون وسياسات العمل الإنساني في الأردن (Refugees, Migrants, and the Politics of Humanitarianism in Jordan)" (2017) لفرانسيس.

على الرغم من الدور الحاسم الذي يلعبه العمال المهاجرون في الاقتصاد الأردني، إلا أن العديد منهم يعاني من ظروف عمل دون المستوى المطلوب، ومن مسائل أخرى كانخفاض الأجور وعدم كفاية الحماية القانونية المتاحة لهم، وهو الوضع الذي جرى تسليط الضوء عليه في تقارير منظمة العمل الدولية وتحليله كذلك في ورقة نيكولا باير بعنوان "حقوق العمال الأجانب وسياسات الهجرة في جنوب شرق آسيا وشرقها (Rights of Foreign Workers and the Politics of Migration in South-East and East Asia)" (2005).

ويناقش كاسلز وميلير في كتاب "عصر الهجرة: الحركات السكانية الدولية في العالم الحديث (The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World)" (2009) كيف أسهمت العوامل الجيوسياسية والسياسية، بما في ذلك اتفاقات العمل الثنائية وسياسات التوظيف، في صياغة أنماط الهجرة هذه إلى دول مثل الأردن.

لقد أدى التفاعل المعقد بين المتطلبات الاقتصادية الإقليمية، وأسواق العمل الدولية، وأطر السياسات وأزمة اللاجئين الأخيرة إلى خلق بيئة متنوعة غير أنها صعبة ملأى بالتحديات التي يواجهها العمال المهاجرون في الأردن. وهذا التعقيد، كما هو مفصل في كتاب كامرانا وبابار "العمالة المهاجرة في الخليج الفارسي (Migrant Labour in the Persian Gulf)" (2012) يؤكد الحاجة إلى سياسات شاملة وتعاون دولي لضمان المعاملة المنصفة للعمال المهاجرين واللاجئين، وإدماجهم ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي في الأردن.

### نظرة عامة على القوانين والسياسات الأردنية التي تؤثر على العمال المهاجرين واللاجئين

يسعى الإطار القانوني في الأردن الآخذ بالتطور استجابة لأعداد اللاجئين والمهاجرين الكبيرة إلى دمج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القوانين الوطنية. وتهدف هذه المساعي إلى ضمان المعاملة المنصفة وظروف العمل اللائق للمواطنين وغير المواطنين على حد سواء، غير أن تنفيذ هذه القوانين غالباً ما يكون غير فعال ما يؤدي إلى أوضاع حرجة وغير مستقرة للعديد من المهاجرين واللاجئين.

### القوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة

ترتبط العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية التي وضعتها منظمات مثل الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية بأوضاع العمال المهاجرين واللاجئين؛ إذ تسعى هذه الاتفاقيات والمعايير إلى حماية حقوق هذه الفئات الضعيفة، إلا أن دمج هذه المعايير الدولية في القوانين الوطنية الأردنية وضمان إنفاذها ما يزال يمثل تحدياً كبيراً.

### الأطر الدولية وقوانين العمل الأردنية

إن الدور التأسيسي لمعايير العمل الدولية التي وضعتها منظمة العمل الدولية حاسم في تشكيل نهج الأردن فيما يتعلق بالعمالة الوافدة؛ إذ توفر اتفاقية الهجرة من أجل التشغيل (معدلة) لعام 1949 (رقم 97)، والاتفاقية رقم (143) بشأن العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) لعام 1975 معياراً عالمياً لمعاملة العمال المهاجرين، وتدعوان إلى المساواة وعدم التمييز. لكن كما قال باحثون مثل بيور (1979) في "طيور العبور (Birds of Passage)" تعتمد فعالية مثل هذه المعاهدات في كثير من الأحيان على دمجها في الأطر القانونية الوطنية ومواءمتها معها. وفي الوقت الذي ينص فيه على هذه المبادئ في قوانين العمل في الأردن، إلا أن تطبيقها العملي يتأثر بآليات التنفيذ، والمواقف المجتمعية السائدة وعلى مصادقة الأردن على هذه المعاهدات الدولية من عدمها.

## معاهدات الأمم المتحدة واعتبارات حقوق الإنسان

يعكس انخراط الأردن في معاهدات الأمم المتحدة، وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مدى التزامه بحقوق الإنسان الأساسية وتمسكه بها. مع ذلك، كما يوضح بوهنينغ (1984) في كتابه "دراسات في هجرة اليد العاملة الدولية (Studies in International Labor Migration)"، فإن الفجوة بين المصادقة على المعاهدات الدولية وإنفاذها تمثل تحدياً شائعاً لاسيما في السياقات ذات الفئات السكانية المهاجرة المتنوعة. وتتجلى هذه الفجوة في الأردن في التفاوت بين الحماية القانونية والواقع الذي يعيشه العمال المهاجرون.

### تدفق اللاجئين واستجابات السياسات

لقد أثر تدفق اللاجئين، وخاصة من سوريا، بشكل كبير على سوق العمل الأردني والمشهد السياسي فيه. ألقى كل من أخيلي (2015) وليزر وتيرنير (2019) الضوء على النهج الاستراتيجي الذي يتبعه الأردن تجاه دمج اللاجئين من خلال تصاريح العمل وفرص العمل الخاصة بقطاعات محددة. ويبرز هذا التحول في السياسات، والمتأثر بالاتفاقيات الدولية مثل ميثاق الأردن، مزيجاً من الاهتمام الإنساني والبرغماتية الاقتصادية، لكن بحسب أنور فلاح (2017) أدى هذا التدفق كذلك إلى زيادة التنافس في سوق العمل ما أثر على الأجور وفرص العمل.

### التحديات في إنفاذ السياسات

إن تنفيذ السياسات والتقييد بالمعايير الدولية أمر محفوف بالتحديات. وتشير الدراسات التي أجراها البنك الدولي ومنظمة الهجرة الدولية إلى القيود المفروضة على الموارد وانتشار العمالة غير الرسمية بين اللاجئين، الأمر الذي يفرض تحديات كبيرة على الحماية القانونية وظروف العمل اللائق. إضافة إلى ذلك، ما يزال إنفاذ قوانين العمل يُمثل تحدياً نظراً للقيود الإدارية وتلك المفروضة على الموارد.

### الإدماج الثقافي والاجتماعي

لا يتضمن إدماج اللاجئين في القوى العاملة جوانب قانونية واقتصادية وحسب، بل يشمل أيضاً أبعاداً اجتماعية وثقافية. ويستلزم الإدماج الناجح للاجئين في الأردن التعامل مع الديناميكيات المجتمعية المعقدة، والتصدي للتحديات الثقافية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

يمثل وضع العمالة الوافدة في الأردن، كما يُنظر إليه من خلال مجموعة واسعة من التحليلات البحثية والسياسية، تحدياً متعدد الأوجه. فإن دمج معايير العمل الدولية في السياسات الوطنية، وأثر تدفق اللاجئين على سوق العمل، والتحديات المتواصلة فيما يتعلق بإنفاذ السياسات والقدرة على الصمود الاجتماعي جميعها عوامل تؤكد على مدى تعقيد هذه المسألة. وإن استجابة الأردن، التي تشكلت من خلال مزيج من الدعم الدولي وتعديل السياسات الوطنية، مستمرة في التطور إذ تسعى إلى إحداث توازن بين الشواغل الإنسانية والضرورات الاقتصادية والاجتماعية. وفي حين قطع الأردن خطوات واسعة في إنشاء إطار قانوني يراعي حقوق العمال المهاجرين واللاجئين، فما تزال هناك فجوات كبيرة في تنفيذه. ويوفر السياق الاجتماعي والاقتصادي والخلفية التاريخية المطروحين في هذا التقرير الأساس لفهم الديناميكيات المعقدة التي تؤثر على العمال المهاجرين واللاجئين في الأردن.

ويشكل نظام الكفالة في الأردن الذي يُقيّد العمال المهاجرين بأرباب عملهم تحدياً كبيراً ضمن هذا الإطار القانوني؛ فهو يخلق تبعات قد تؤدي إلى الاستغلال وسوء المعاملة. وكثيراً ما يؤدي هذا النظام، إلى جانب شرط العمل بدوام كامل لدى صاحب عمل واحد، إلى خسارة العمال المهاجرين وضعهم القانوني، ودفعهم للعمل بشكل غير شرعي ما يزيد من ضعفهم وهشاشتهم.

## شبح التمييز

### الوصول إلى فرص العمل

نظام الكفالة، هو آلية تقليدية لكفالة العمالة الوافدة، متجذّر بعمق في العديد من بلدان الشرق الأوسط، بما فيها الأردن. يتعمّق هذا القسم في تعقيدات هذا النظام في الأردن ويقارنه بمثيلاته في دول المنطقة الأخرى، كما يتطرق إلى أدوار الكفلاء والعمال ومسؤولياتهم، والإطار القانوني الذي يحكم النظام وتأثيره الاجتماعي والاقتصادي على الأردن.

نظام الكفالة هو خاصية قديمة في ممارسات إدارة العمل في العديد من بلدان الشرق الأوسط، وقد صُمم في الأصل لتنظيم العلاقة بين العمال المهاجرين وأصحاب عملهم أو كفلائهم المحليين، ومن ثم تطور مع مرور الوقت ليصبح هذا النظام آلية محورية في الأردن، خاصة في قطاعات عدة من مثل الإنشاءات، والزراعة والعمل المنزلي (Migrant-Rights.org, 2019).

### بنية نظام الكفالة في الأردن وتاريخه

نشأ نظام الكفالة تاريخياً استجابة للطلب المتزايد على العمالة في الاقتصادات سريعة النمو في منطقة الخليج ودول مثل الأردن (Gardner, 2012). وقد أصبح النظام بارزاً في الأردن مع الازدهار الاقتصادي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، مع اجتذاب أعداد كبيرة من العمال المهاجرين، لاسيما من جنوب آسيا وجنوب شرقها (Shah, 2008).

يتصف نظام الكفالة في الأردن بربط العامل المهاجر بصاحب عمل أو كفيل محدد يكون مسؤولاً عن تأشيرته ووضع القانوني. ويمنح هذا الترتيب الكفيل قدراً كبيراً من الهيمنة والسيطرة على العامل الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى انتقادات بشأن حقوق العمال وحرّياتهم (هيومان رايتس ووتش، 2020).

وبالمقارنة، ثمة قواسم مشتركة في تطبيق الأردن لنظام الكفالة مع دول أخرى في الشرق الأوسط مثل المملكة العربية السعودية وقطر، إلا أنه لا أيضاً خصائص وطنية مميزة. وبخلاف بعض دول الخليج، فقد بذل الأردن جهوداً لإصلاح النظام وتنظيمه استجابة للانتقادات الدولية (منظمة العمل الدولية، 2020).

### الإطار القانوني

يتأصل الإطار القانوني الذي يحكم نظام الكفالة في الأردن في المقام الأول في قوانينه الخاصة بالعمل والهجرة، إلا أن هذه القوانين تتعرض في كثير من الأحيان للانتقاد نظراً للافتقار إلى توفير الحماية الكافية لحقوق العمال المهاجرين. ويظل امتثال الدولة لمعايير العمل الدولية موضع نقاش مع دعوة جهات دولية مختلفة إلى إجراء الإصلاحات (الأمم المتحدة، 2018).

اتخذت الحكومة الأردنية خطوات لتنظيم النظام غير أن تنفيذها ما يزال يفتقر إلى الاتساق. وتعمل الوكالات الحكومية المسؤولة عن العمل والهجرة من أجل تحسين الرقابة، ومع ذلك فما تزال هناك تحديات قائمة، لاسيما من حيث ضمان حماية حقوق العمال (وزارة العمل الأردنية، 2019).

### الأثر الاجتماعي الاقتصادي

يؤثر نظام الكفالة تأثيراً كبيراً على الاقتصاد الأردني، إذ يسهم العمال المهاجرون بشكل كبير في القطاعات الرئيسية مثل الإنشاءات، والزراعة والعمل المنزلي، كما يوفر النظام قوى عاملة مرنة ضرورية للنمو الاقتصادي في البلاد (البنك الدولي، 2018).

من ناحية ديمغرافية، يأتي غالبية العمال المهاجرين في الأردن من جنوب آسيا وجنوب شرقها وهم يلعبون دوراً حاسماً في الاقتصاد، ولكنهم غالباً ما يواجهون تحديات اجتماعية واقتصادية بسبب الطبيعة التقييدية التي يفرضها نظام الكفالة (منظمة الهجرة الدولية، 2019).



## نظام الكفالة واللاجئين

يمكن لنظام الكفالة، المصمم في المقام الأول لإدارة العمالة الوافدة، أن يؤثر إلى حد كبير على وصول اللاجئين إلى الوظائف في الأردن. ويتطلب فهم هذا التأثير دراسة التداخل الحاصل بين لوائح نظام الكفالة والتحديات الفريدة من نوعها والتي يواجهها اللاجئون. وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية حولها:

### وضع العمل القانوني والكفالة

تُلقي دراسة أجراها تيرنر في عام 2015 بعنوان "استكشاف أثر نظام الكفالة على فرص عمل اللاجئين (Exploring the Impact of the Kafala System on Refugees' Work Opportunities)"، الضوء على المتاهة البيروقراطية التي يتعين على اللاجئين اجتيازها في ظل نظام الكفالة، حيث يخلق متطلب النظام الذي يقتضي الحصول على كفيل محلي لغايات العمل القانوني عائقاً كبيراً، خاصة بالنسبة للاجئين الذين يفتقرون في كثير من الأحيان إلى رأس المال الاجتماعي والاقتصادي اللازم لتأمين مثل هذه الكفالات. ويسلط بحث تيرنر الضوء كذلك على الطريقة التي لا يحد فيها شرط الكفالة هذا من وصول اللاجئين إلى العمل الرسمي وحسب، بل يضعهم أيضاً في موقف ضعيف، ويتركهم عُرضة للاستغلال وسوء المعاملة.

### محدودية فرص العمل

يؤكد تقرير منظمة العمل الدولية الصادر في عام 2019 بعنوان "وصول اللاجئين السوريين إلى العمل في الأردن: الفرص والتحديات (Access to Work for Syrian Refugees in Jordan: Opportunities and Challenges)"، على الطبيعة التقييدية الملزمة لفرص العمل المتاحة للاجئين. وفي حين قطعت الحكومة الأردنية خطوات واسعة من حيث منح تصاريح العمل للاجئين السوريين، إلا أن هذه التصاريح تقتصر على القطاعات ذات المهارات المنخفضة إلى حد كبير. ويؤدي هذا القيد إلى تفاقم عدم التوافق بين المهارات التي يتمتع بها اللاجئون والوظائف المتاحة لهم، ما يزيد من عرقلة اندماجهم الاقتصادي ويسهم في البطالة المقنعة بين اللاجئين.

### التبعية لأرباب العمل

يتعمق تقرير هيومان رايتس ووتش لعام 2018 بعنوان "مخالفات مكان العمل في الأردن تحت نظام الكفالة (Workplace Abuse in Jordan under the Kafala System)" في العلاقة الحرجة والمحفوفة بالمخاطر بين اللاجئين وأرباب عملهم؛ إذ يربط نظام الكفالة الوضع القانوني للعامل اللاجئ في الأردن بصاحب العمل ما يخلق خللاً في توازن القوى بمقدوره أن يؤدي إلى حدوث الاستغلال. وكثيراً ما تؤدي هذه التبعية إلى تحمل اللاجئين ظروف عمل دون المستوى المطلوب خوفاً من خسارة وظائفهم ووضعهم القانوني.

### خطر انعدام الجنسية

تناقش دراسة أخيلي لعام 2015 بعنوان "خطر انعدام الجنسية للاجئين في الأردن (The Risk of Statelessness for Refugees in Jordan)" العواقب الوخيمة لخسارة الوظائف في ظل نظام الكفالة. وفي هذا السياق، فليست هذه الخسارة مجرد مسألة صعوبات اقتصادية، بل إنها مآزق قانوني خطير كذلك.

عندما يفقد اللاجئون وظائفهم في ظل نظام الكفالة، فهم يخسرون كفيلهم فعلياً، ودون كفيل يصبح حقهم القانوني في البقاء في البلاد عُرضة للخطر ما يؤدي إلى خسارتهم وضعهم القانوني. ولا تُعد هذه الخسارة مجرد مسألة إدارية؛ إذ تضع اللاجئين في موقف هش للغاية وتعرضهم لخطر التوقيف، والاستغلال والترحيل، كما يصبح هذا الوضع أكثر خطورة بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون العودة إلى أوطانهم. يأتي العديد من اللاجئين في الأردن من مناطق مزقتها النزاعات أو الاضطهاد مثل سوريا، ومن شأن العودة إلى بلدانهم الأم أن تعرضهم إلى خطر شديد، إلا أن البلد المضيف لهم الملتزم بنظام الكفالة قد لا يوفر لهم الحماية القانونية أو الإقامة. وتسلط

دراسة أخيلي الضوء على الطبيعة المحفوفة بالمخاطر لتواجد اللاجئين في ظل مثل هذه الأنظمة. ولا يقتصر الأثر الاقتصادي هنا على العجز عن كسب لقمة العيش فقط بل يمتد أيضاً إلى الحق في الإقامة بشكل قانوني في ملاذ آمن، بالتالي يصبح خطر انعدام الجنسية واقعاً يلوح في الأفق بالنسبة لهؤلاء الأفراد إذ يعدون من العالقين بين عجزهم عن البقاء قانونياً في البلد المضيف لهم، وخطر عودتهم إلى ديارهم الأصلية. باختصار، فإن الصلة بين الأثر الاقتصادي وظروف اللاجئين في ظل نظام الكفالة بالغلة الأهمية، فهي تؤكد الآلية التي يتفاقم بها فقدان الوظيفة من كونه مجرد انتكاسة اقتصادية ليصبح أزمة وجودية تؤدي إلى زيادة خطر انعدام الجنسية بالنسبة للاجئين العاجزين عن العودة إلى أوطانهم.

### تحديات الإدماج الاقتصادي

يبحث تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الصادر في عام 2020 بعنوان "الإدماج الاقتصادي للاجئين في الأردن: التحديات طويلة الأمد والفرص (Economic Integration of Refugees in Jordan: Long-term Challenges and Opportunities)"، في التدايمات الاقتصادية الأوسع نطاقاً لهذه القيود. ويرى التقرير أن القيود التي يفرضها نظام الكفالة على فرص العمل القانوني للاجئين تُعيق قدرتهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، ما يطيل من اعتمادهم على المساعدات الإنسانية ويحد من مساهماتهم في الاقتصاد المحلي.

وتستكشف دراسة أجراها البنك الدولي في عام 2019 بعنوان "آثار أزمة اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني (Effects of the Syrian Refugee Crisis on the Jordanian Labor Market)"، تأثير تدفق اللاجئين على سوق العمل المحلي. وخلصت الدراسة إلى أن القيود التي يفرضها نظام الكفالة على اللاجئين تؤدي إلى تفاقم التنافس على الوظائف ذات المهارات المنخفضة لينتج عنه تأجيج التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

### الاستجابة الدولية والإصلاحات

يوضح منشور البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لعام 2018 بعنوان "ميثاق الأردن: نهج جديد تجاه اللاجئين السوريين في الأردن (The Jordan Compact: A New Approach to Syrian Refugees in Jordan)"، المساعي الدولية لإصلاح نظام الكفالة وتحسين وصول اللاجئين إلى سوق العمل. وتمثل هذه المساعي خطوة حاسمة نحو تخفيف الآثار السلبية للنظام على اللاجئين وتسهيل اندماجهم في سوق العمل الأردني.

وأخيراً، يفرض نظام الكفالة في الأردن تحديات متعددة الأوجه أمام حصول اللاجئين على فرص العمل. وتتشابك هذه التحديات بشكل عميق مع القضايا القانونية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث لا تؤثر على اللاجئين أنفسهم وحسب، بل على الديناميكيات الأوسع لسوق العمل والمجتمع الأردني أيضاً. ويتطلب التصدي لهذه التحديات اتباع نهج شامل يوازن بين احتياجات اللاجئين وحقوقهم، والواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلد المضيف.

### تصاريح العمل: التأثير على اللاجئين والعمال المهاجرين

تطورت أنظمة تصاريح العمل للعمال المهاجرين واللاجئين في الأردن، وخاصة اللاجئين السوريين منهم، بشكل ملحوظ لاسيما منذ تنفيذ ميثاق الأردن في عام 2019. ويهدف هذا التطور إلى تحسين ظروف عملهم ودمجهم في سوق العمل؛ إذ يتعين على أرباب عمل العمال غير الأردنيين، بما في ذلك اللاجئين، الحصول على تصريح عمل من مديرية العمل المحلية التابعة لوزارة العمل، مع إمكانية حصول اللاجئين السوريين على هذه التصاريح في مهن مختارة. ويرتكز الإطار القانوني الذي يُنظم عمل اللاجئين السوريين في الأردن على قانون العمل الأردني والمعاهدات الدولية فضلاً عن مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد أدت اتفاقية ميثاق الأردن التي تم التوصل إليها في مؤتمر مانحي سوريا بلندن إلى تغييرات كبيرة، بما في ذلك الإعفاء من رسوم إصدار تصاريح العمل المرتفعة للسوريين مقابل مزايا تجارية مع الاتحاد الأوروبي وزيادة الاستثمارات لدعم الاقتصاد الأردني (تصاريح العمل -العوائق والصعوبات التي تواجه اللاجئين، 2022).

يسمح إدخال نظام تصاريح العمل المرنة، لاسيما في قطاعي الزراعة والإنشاءات، للعمال السوريين بالتنقل بحرية بين أرباب العمل. مع ذلك، ما يزال اللاجئون السوريون يواجهون تحديات في سوق العمل، بما في ذلك التغييرات التشريعية التي تؤدي إلى تأخير إصدار التصاريح وعدم شمول البعض في الضمان الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، بدأت وزارة العمل بفرض غرامات على اللاجئين السوريين الذين يرغبون في إصدار تصاريح عمل للمرة الأولى بناءً على عدد السنوات التي قضاها في الأردن دون تصريح، وذلك اعتباراً من شباط/فبراير 2021 (تصاريح العمل -العوائق والصعوبات التي تواجه اللاجئين، 2022)

وفي تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية ومعهد العمل والبحوث الاجتماعية (فافو)، جرى تحليل تأثير التغييرات في لوائح تصاريح العمل منذ عام 2016، حيث وجد التقرير أن السوريين الحاملين لتصاريح عمل سارية يتمتعون بظروف عمل أفضل من أولئك المفترقين إليها، بما في ذلك ساعات عمل وعقود أفضل والتزام بالحد الأدنى للأجور. وأشار التقرير كذلك إلى أنه على الرغم من أن ظروف العمل اللائق أكثر انتشاراً بالنسبة للأردنيين، إلا أن استيعاب العمال السوريين في سوق العمل الأردني أخذ في الازدياد بسبب نظام تصاريح العمل.

هذا وأوصى التقرير أيضاً بزيادة عدد اللاجئين الذين يمكنهم الحصول على تصاريح عمل من خلال اتخاذ إجراءات مبسطة، وحلول رقمية وخطوات استباقية لرفع الوعي وتضمين المرأة في نظام تصاريح العمل. وشددت التوصيات طويلة المدى على تعزيز نهج موحد للاجئين، ودعم الحكومة الأردنية لتوسيع نظام تصاريح العمل ليشمل اللاجئين من خلفيات أخرى.

وبشكل عام، تهدف جهود الحكومة المدعومة بالمبادرات الدولية إلى توفير فرص عمل قانونية للاجئين السوريين مع تلبية احتياجات سوق العمل الأردني في الوقت ذاته. ومع ذلك، يشير التطور المستمر في السياسات والتحديات المعقدة التي يواجهها اللاجئون السوريون إلى الحاجة إلى مزيد من التعديلات والدعم لتحقيق المنافع المرجوة من أنظمة تصاريح العمل هذه بالكامل (تصاريح العمل -العوائق والصعوبات التي تواجه اللاجئين، 2022).

يمكن تحليل تأثير سياسة تصاريح عمل اللاجئين على العمال المهاجرين الآخرين في الأردن، لاسيما بموجب ميثاق الأردن، من خلال أبعاد مختلفة لسوق العمل، والظروف الاجتماعية والاقتصادية. وفي التقرير الأخير الصادر عن جمعية تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان بعنوان "تصاريح العمل -العوائق والصعوبات التي تواجه اللاجئين"، جرى بوضوح تحليل التحديات الرئيسية مع الإشارة إلى أن إدخال تصاريح العمل للاجئين السوريين، بموجب ميثاق الأردن على وجه التحديد، قد أدى إلى زيادة التنافس على الوظائف ما أثر على العمال المهاجرين الآخرين. وبالمثل، قد يؤدي التوظيف القانوني للاجئين إلى فرض تراجع في الأجور في بعض القطاعات التي يوجد فيها فائض في العرض المتعلق بالعمالة، ما يؤثر على أجور العمال المهاجرين الآخرين. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي سياسة تصاريح العمل هذه إلى زيادة تجزئة سوق العمل إذ يجد اللاجئون وغيرهم من العمال المهاجرين أنفسهم في قطاعات عمل مختلفة بناءً على الأطر القانونية.

وأخيراً، ترتبط السياسة المتبعة تجاه اللاجئين السوريين ارتباطاً وثيقاً بالمساعدات والعلاقات الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على بيئة السياسات العامة في الأردن فيما يتعلق بالعمال الأجانب واللاجئين (تصاريح العمل -العوائق والصعوبات التي تواجه اللاجئين، 2022).

### خصوصية وضع المهاجرين اليمنيين والليبيين

في ظل الخلفية التي جرى استعراضها في هذا التقرير، أجرت منظمة النهضة العربية (أرض) دراسة لفهم الكيفية التي تؤثر بها السياسات الراهنة في الأردن على اللاجئين من الجنسيات الأخرى، وقدرتهم على الإقامة في الأردن والحصول على الخدمات داخلها. وبالتركيز على الحالة الخاصة للمواطنين اليمنيين والليبيين، جرى التطرق إلى عوامل هامة:

لم يعد المواطنون اليمنيون في القرار الأردني معفيين من الحصول على تصريح إقامة، فقد تم منحهم مهلة من 2015/12/15 وحتى 2016/06/15 لتصويب أوضاعهم. ولا يُعفي هذا التمديد من غرامات التأخير التي يتم احتسابها اعتباراً من 2016/04/14. بالإضافة إلى ذلك، مُنح اليمنيون الذين شارفت صلاحية تصاريح إقامتهم على الانتهاء تمديداً لمدة شهرين. كذلك، واعتباراً من 2015/12/15،

يحتاج المواطنون الليبيون إلى تأشيرة لدخول الأردن ويُعتبرون من الجنسيات الخاضعة لقيود، إذ ثمة حاجة إلى الحصول على تأشيرات أو موافقات مسبقة لحصولهم على العلاج الطبي، أو أغراض الدراسة، أو الزيارات العائلية أو المشاركة في المؤتمرات. ويجب على الليبيين الحصول على تصريح إقامة دائمة لاستمرار تواجدهم في الأردن، وتنطبق عليهم أيضاً اللوائح والأنظمة المفروضة على المواطنين اليمنيين باستثناء حكم فترة تصويب الأوضاع. وينطبق قانون الإقامة وشؤون الأجانب على جميع المواطنين اليمنيين والليبيين في الأردن، إذ يمكنهم الحصول على تصريح إقامة في حال استيفائهم لشروط معينة مثل امتلاك عقد عمل، أو وجود سبل معيشة مؤمنة، أو الاستثمار في التجارة أو الصناعة، أو التمتع بمهارات علمية أو مهنية مميزة، أو كونهم موظفين أو عاملين في بعثة دبلوماسية، أو مُعالين من مُقيم، أو طلاباً في أحد المؤسسات التعليمية الأردنية. كما ينص القانون على شروط إضافية مثل الحصول على تصريح إقامة مدته خمس سنوات للنساء المتزوجات من أردنيين. ويجب على اليمنيين تصويب أوضاعهم خلال المهلة المحددة وإلا سيواجهون غرامات. وفي حال عدم الامتثال، يمكن اتخاذ إجراءات مثل التوقيف، أو التسريح بشروط أو الترحيل الفوري. ويمكن للأفراد المرشحين للعودة بإذن خاص فقط.

لقد أثرت هذه اللوائح والأنظمة الجديدة بشدة على وضع اليمنيين والليبيين في الأردن الذين أصبحوا الآن مقيدين بإجراءات تصريح الإقامة، وإن لم يتمكنوا من تلبية متطلبات القانون فهم معرضون بشكل كبير لخطر أن يصبحوا مهاجرين غير شرعيين. (منظمة النهضة العربية (أرض))

### ظروف العمل للاجئين الصوماليين والسودانيين

ينبغي إيلاء اهتمام خاص لوضع المواطنين الآخرين الذين يصلون إلى الأردن كلاجئين. وقد حددت منظمة النهضة العربية (أرض) من خلال عملها في مجال العون القانوني والدراسات المخصصة التحديات الأكثر إلحاحاً التي يواجهها اللاجئون السودانيون والصوماليون؛ إذ يجب على هذه الفئات التعامل مع نطاق من الشواغل العملية والقيود المفروضة عليهم عند العثور على عمل، خاصة إذا كانوا لا يتحدثون العربية ولم يندمجوا جيداً في المجتمع المحلي. وكثيراً ما يعاني أولئك الذي يتمكنون من العثور على عمل من الاستغلال، والتمييز وانتهاك حقوقهم العمالية، وهو ما يشبه في بعض الأحيان ظروف العبودية الحديثة بدلاً من التوظيف العادل. ويواجه هؤلاء اللاجئون كذلك، وخاصة الصوماليون والسودانيون منهم، خطر التعرض للاعتقال الإداري أثناء العمل، وغالباً ما يتعين عليهم في مثل هذه الحالات تسليم جوازات سفرهم إلى السلطات المحلية وقد يواجهون صعوبات في استعادتها عند إخلاء سبيلهم. وتنشأ أيضاً تحديات قانونية إضافية إذا ما تم اعتبارهم مخاطر أمنية أو في حال امتلاكهم سجلات إجرامية. على سبيل المثال، يتطلب إخلاء السبيل في كثير من الأحيان وجود كفيل أردني، وعادةً ما يكون رجلاً بسجل أمني نظيف يجب عليه التنازل مؤقتاً عن بطاقة هويته الشخصية للشرطة. ويصعب على اللاجئين العثور على مثل هؤلاء الكفلاء نظراً لعلاقتهم المحدودة داخل المجتمع الأردني، ولأهمية بطاقات الهوية الشخصية في الحياة الأردنية اليومية.

لقد أدى هذا الوضع إلى ظهور سوق سوداء إذ يُقدم أفراد خدمات الكفالة أو الضمان مقابل رسوم عالية، على الرغم من عدم قانونية هذه الممارسة. ويكافح اللاجئون، وخاصة القادمون من الصومال والسودان، من أجل العثور على مثل هؤلاء الكفلاء وتحمل تكاليفهم. ونظراً للانتشار الواسع لنظام الكفيل في الأردن، فمن غير المرجح حدوث تغييرات كبيرة فيه. وعلى الرغم من أن اللاجئين كثيراً ما يطلبون من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة النهضة العربية (أرض)-العون القانوني توفير كفلاء بالمجان لهم، إلا أن القيود القانونية تحول دون تحقيق ذلك.

وقد حققت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بعض النجاح في مساعدة اللاجئين وخاصة الصوماليين والسودانيين في الحصول على إخلاء سبيل من الاعتقال الإداري المطول الذي ينتج في كثير من الأحيان عن مخاوف أمنية. وكثيراً ما يتم اعتقال هذه الفئات لعملها غير القانوني إلا أنه من المرجح أن يتم ترحيلها وذلك لأسباب أمنية.

بناءً على ما تقدم، تجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من أنه يحظر على اللاجئين في الأردن ممارسة العمل من الناحية القانونية، إلا أنهم يحتفظون بحق الحصول على حقوق العمل بموجب القانون الأردني الذي يوفر بعض الحماية ضد الاستغلال، إذ يمكن للاجئين في بعض حالات الاستغلال المطالبة بأجورهم ومنافعهم المشروعة بمساعدة منظمات مثل منظمة النهضة العربية (أرض)-العون القانوني التي تقدم المساعدة من خلال خدمات الوساطة والتمثيل القانوني.

في ضوء هذه العوامل، لا بدّ من وضع إطار وطني أو قوانين تُنظّم عمل اللاجئيين وطالبي اللجوء في الأردن. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الأردنية قد أبدت اهتماماً بضرورة تسهيل الحصول على تصاريح العمل ووضع ممارسات من شأنها أن تسمح للاجئين بتصويب أوضاعهم من خلال توضيح وضعهم القانوني. وقد جرى في السنوات الخمس الماضية إطلاق حملات حكومية تسمح للاجئين السوريين بالحصول على الخدمات، بما في ذلك التسجيل في المدارس وتصاريح العمل، من خلال تقديم شهادات اللجوء فقط. علاوة على ذلك، بدأت وزارة الداخلية أيضاً حملة للسماح للاجئين السوريين الذين غادروا المخيمات دون تصريح واستقروا في المناطق الحضرية بتسجيل وضعهم لتجنب الإقامة في ظروف غير قانونية وبالتالي عدم التمكن من التقدم بطلب للحصول على تصاريح عمل أو غيرها من الخدمات. وتنظم وزارة العمل حملات مماثلة تهدف إلى تسهيل إضفاء الصفة الشرعية على أوضاع العمال المهاجرين الذين لم يتمكنوا من تجديد تصاريح عملهم وذلك من أجل السماح للمهاجرين بتصويب أوضاعهم ما يعني الحصول على الحماية القانونية والوصول إلى الخدمات تالياً. وفي حين تعد هذه الجهود إيجابية ودالة على الاهتمام المؤسسي بالتحديات البيروقراطية التي يواجهها العمال المهاجرون واللاجئون، فإن التناقضات والقيود القائمة في النظام القانوني تتطلب بذل جهود كبيرة لتسهيل الوصول إلى الحقوق العمالية والخدمات.

### التحديات التي تواجه العمال المهاجرين في سوق العمل

استناداً إلى الإطار القانوني والسياسي المعقد المطروح أعلاه، فليس من المستغرب أن تكون التحديات التي تواجه العمال المهاجرين في سوق العمل الأردني ذات أوجه متعددة إضافة إلى تجزئتها بعمق. وفي حين يسعى بعض المهاجرين الباحثين عن عمل في الأردن إلى تسجيل أنفسهم كلاجئين كذلك، فإن أهليتهم للعمل لا ترتبط بشكل مباشر بوضعهم كلاجئين؛ إذ يتطلب الحصول على تصريح عمل امتلاك جواز سفر ساري المفعول بصرف النظر عما إذا كانوا مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أم لا. ويُجسد لاجئ سوداني وصل إلى الأردن في عام 2020 معضلة طبقات البيروقراطية المعقدة التي تواجه المهاجرين، ما يتركهم في وضع محفوف بالمخاطر يصبح فيه تأمين عمل مستقر مهمة صعبة. وكان هذا اللاجئ قد شاركنا معاناته قائلاً: "أنا هنا منذ عام 2020 ولدي موعد للتسجيل لدى الوكالة (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)، وفي كل مرة أزور فيها الوكالة يكون مقرها مغلقاً أو عاجزة عن تقديم المساعدة".

وأعرب عامل مهاجر آخر يمني الجنسية وصل قبل عام 2005 عن مشاعر مماثلة مشيراً إلى صعوبة الحصول على تصريح عمل مع وجود دفعة قديمة غير مسددة (تتعلق على الأرجح برسوم الإقامة وتصريح العمل) مقدارها 10 آلاف دينار أردني: "أنا في انتظار الحصول على وظيفة. لدي دفعة غير مسددة قدرها 10 آلاف دينار تمنعني من العمل. أنا مُجبر على العمل لأنني لا أملك مالاً للنفقات، لذلك أنا مضغوط مادياً وغير قادر على العمل لسداد المبلغ المستحق علي". وتؤدي مثل هذه العوائق إلى تفاقم الأوضاع الصعبة التي يواجهها العمال المهاجرون في الأردن.

ويُقدم الخبراء القانونيون في منظمة النهضة العربية (أرض) للعمال المهاجرين واللاجئين دعماً متواصلاً في التعامل مع التحديات الإدارية والقانونية التي تواجههم في الوصول إلى سوق العمل والخدمات الأساسية الأخرى. وبحسب خبرتهم على أرض الواقع، فإن إحدى المشاكل الرئيسية التي يعاني منها المهاجرون واللاجئون تتمثل في عدم وجود معرفة واضحة بحقوقهم والإجراءات القانونية المتبعة للحصول عليها؛ إذ غالباً ما تُفهم عملية التسجيل بصفة لاجئ على أنها ضرورة للحصول على تصريح عمل في حين أن ذلك يعتمد بشكل رئيسي على حيازة جواز سفر ساري المفعول. ويتمثل التحدي الرئيسي في أي حالة في الرسوم المرتفعة لإصدار تصريح العمل، إذ غالباً ما يتعين على العامل تغطية الرسوم حتى وإن كان ذلك يقع على عاتق صاحب العمل من الناحية القانونية. وأخيراً، تظل إحدى القضايا الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للعمال المهاجرين هي عدم القدرة على الاستفادة من مزايا الضمان الاجتماعي إلا إذا غادروا البلاد بشكل دائم دون عودة، وهو ما يعني تقريباً استحالة استرداد مستحقاتهم من الضمان.



## التفاوت في الأجور

يُعدُّ التفاوت في الأجور كذلك مسألة حاسمة بالنسبة للعمال المهاجرين في الأردن. أفاد المهاجر ذاته الذي تمت مقابلته من السودان قائلاً: "كنت أعمل في الزراعة... كنت أبيع الخضروات ولأنني لم يكن لدي تصريح عمل كنت معرضاً لخطر إلقاء القبض علي". ولم يضعه هذا الوضع في موقف ضعيف من الناحية القانونية وحسب، بل أثر أيضاً على قدرته على كسب أجر منصف، ما يؤدي إلى إدامة دوامة الفقر والتهميش بين مجتمعات المهاجرين. وأكد مهاجر آخر ممن جرت مقابلتهم قائلاً: "الرواتب متدنية جداً، إذا كنت تستحق 500 أو 600 فهم يعطونك 250 ومع الاقتطاعات ينتهي بك الأمر بالحصول على مبلغ زهيد."

غالباً ما تتسم ظروف العمل للعديد من العمال المهاجرين بالاستغلال وانعدام الأمن. على سبيل المثال، أعرب مهاجر صومالي وصل إلى الأردن في عام 2017 عن إحباطه بسبب انعدام فرص العمل والحماية القانونية بقوله: "أعلم ذلك من خبرتي مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، هل لديك شخص يمكنه مساعدك مع المنظمات؟ هل هناك أي شخص بإمكانه المساعدة؟". وتؤكد روايته على التحديات التي يعاني منها العديد من المهاجرين في العثور على عمل قانوني وكرام.

وأفاد شخص آخر تمت مقابلته أنه نظراً لوضعهم كلاجئين مقيدين بالكفيل، فإن ذلك يعني افتقارهم إلى وجود أي ضمان في بيئة العمل، بل إن الوصول إلى الخدمات والرعاية الصحية يُعد امتيازاً غير مضمون بالنسبة لهم، وقد قال: "كنت أعاني من ألم، فأبلغت مكتب العمل عن مشكلتي على أمل الحصول على مساعدة. لكن الطبيب في مستشفى البشير كتب أنني لا أعاني من شيء ومن ثم اكتشفت أن لدي إصابة في الغضروف. لم أستطع التحرك وأنا أمشي الآن بفعل الحبوب، فعلي أن أتناول الدواء للتمكن من المشي. ساقاي مخدرتان، وعائلتي تجلب لي الحقن. وبسبب هذه الحالة لم أبحث عن عمل آخر وليس لدي أي دعم."

وفي حديثه عن العلاقة مع صاحب العمل، أوضح أحد المهاجرين المصريين أن الحقوق ليست مضمونة أبداً، وحتى لو كانت العلاقة مع صاحب العمل جيدة، فمن المتوقع أن يتكيف المهاجر التكيف مع الأوضاع دون المطالبة بحقه، وأن يكون ذلك على الدوام. "بصراحة كانت العلاقة جيدة نوعاً ما، لكن كانت هناك دائماً مشاكل مثل عدم السماح بالإجازات، وإذا كنت بحاجة إلى إذن أو مغادرة فكان علي التفكير في كيفية تغطية غيابي. أو إذا كنت لا تريد ذلك، فعليك أن تتفاهم معه."

## تحليل تأثير التمييز على العمال المهاجرين: قصص وتجارب شخصية من المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز

تركّ التحديات القانونية والإدارية في الوصول إلى سوق العمل أثراً عميقاً على العمال المهاجرين، بحيث لا تؤثر على استقرارهم الاقتصادي وحسب بل أيضاً على صحتهم النفسية ورفاههم بشكل عام. تساهم الممارسات التمييزية في التوظيف وعدم المساواة في الحصول على فرص العمل في خلق دوامة من الفقر والإقصاء الاجتماعي لهذه المجتمعات. وتقدم الروايات الشخصية للعمال المهاجرين في الأردن رؤى بالغة الأهمية حول الواقع الذي يعيشه هؤلاء الأفراد؛ إذ تسلط قصصهم الضوء على التحديات المتنوعة التي يواجهونها والتي تتراوح بين العقوبات القانونية، والاستغلال والتمييز في سوق العمل.

### تجربة صومالي مع الإجراءات البيروقراطية (وصل في عام 2020)

"تعرضت للسجن وسُحب جواز سفري لأنني لا أملك وثيقة وكالة (تسجيل كلاجئ) والتي لا يمكنني من دونها الحصول على تصريح عمل. نعم، هذا سبب جميع المشاكل التي أواجهها، ولا أستطيع حتى الآن إيجاد الحلول المناسبة لذلك. كيف يمكنني البدء بالعمل مجدداً؟ في أي لحظة أنا مهدد بالاعتقال، لا أعرف، لأنني مهدد بالتعرض للحبس مرة أخرى."

### تحديات مهاجر صومالي في التوظيف (وصل في عام 2017):

تحدث مهاجر صومالي وصل إلى الأردن في عام 2017 عن معاناته المستمرة مع العمل: "لا أحد يساعدني، لا شيء". وسلط الضوء على نقص المعلومات وعدم القدرة على تحديد المؤسسات ذات الصلة لطلب المساعدة الإدارية التي قد تكون مطلوبة. ويمثل الافتقار إلى المعرفة بالقنوات، والمنظمات والمساعدة القانونية المتاحة التي يمكن أن يحصل عليها العمال المهاجرون واللاجئون تحدياً متكرراً يحدّ من فرص العمل والحماية القانونية، ويرسم صورة لأوجه الضعف والعجز التي يعاني منها الكثيرون في مجتمع المهاجرين.

### تجربة مهاجرة سيريلانكية مع الكفيل (وصلت في عام 2010):

روت مهاجرة سيريلانكية وصلت إلى الأردن في عام 2010 علاقتها بكفيل للحصول على تصريح العمل والوثائق اللازمة للإقامة بشكل قانوني في البلاد. "لقد وصلت مع كفيل وكنت أعمل لدى أسرته ولكن بمجرد مغادرته كان علي العثور على كفيل آخر. هناك كثير من الأشخاص على استعداد لأن يكونوا كفلاء إذا ما دفعت لهم. لكن بالطبع هذا يجعل العملية برمتها أكثر تكلفة لأنه يتعين علي أن أدفع مقابل تصريح العمل والتأمين وللکفيل أيضاً! لكن ليست لدي خيارات أخرى إذا ما أردت البقاء بشكل قانوني. في كل عام تزيد كلفة الكفيل. علاوة على ذلك، أنا أعتد عليه، فهو من يقرر متى يمكنه القدوم إلى الموعد أو من أجل أوراق التأمين. وأواصل الاتصال به والإصرار لكن الأمر يستغرق بعض الوقت قبل أن يوافق على الحضور".

لا توضح هذه القصص الشخصية التحديات المتنوعة التي يعاني منها المهاجرون في الأردن وحسب، بل تضيء أيضاً طابعاً إنسانياً على البيانات الإحصائية والتحليلية التي غالباً ما تُقدم في التقارير، فهي تُبرز المعاناة الفردية لهذه المجتمعات وآمالها وقدرتها على الصمود. وتعكس هذه القصص نطاقاً أوسع من القضايا، بدءاً من التعقيدات القانونية والبيروقراطية وصولاً إلى العوائق الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم مجتمعة في إعاقة اندماج العمال المهاجرين الكامل في المجتمع الأردني ورفاههم.

## الوصول إلى التعليم

يُتسم طريق وصول الأطفال المهاجرين واللاجئين في الأردن إلى الفرص التعليمية بسلسلة من التحديات المعقدة التي تتشابك مع الوضع القانوني للأسر والظروف الاجتماعية والاقتصادية.

## الاعتماد على الوضع القانوني للوالدين

يعتمد تعليم أطفال المهاجرين بشدة على الوضع القانوني لوالديهم في الأردن. وكما أشار المهاجر المصري الذي وصل إلى الأردن في عام 2008، "يفترض أن يرتبط التعليم بتصريح العمل." تخلق هذه التبعية تحديات كبيرة للعائلات التي تفتقر إلى الوثائق القانونية الثابتة. تجدر الإشارة إلى أن وزارة التربية والتعليم الأردنية قد أدخلت سياسة جديدة تُسهل بشكل كبير وصول أطفال المقيمين غير الأردنيين إلى التعليم. وبموجب هذه السياسة، لم يعد يُطلب من هؤلاء الأطفال تقديم وثائق معينة للتسجيل في المدرسة، وهو تحول كبير عن اللوائح والأنظمة السابقة. ويمتد هذا الإعفاء إلى الرسوم المدرسية كذلك، ما يمنح قدرًا من الارتياح بغض النظر عن الوضع القانوني لوالديهم. ويُعد هذا التغيير خروجاً عن القاعدة السائدة سابقاً إذ كان حصول الطفل على التعليم في الأردن يتأثر إلى حد كبير بالوضع

القانوني لوالديه. (جريدة الغد) ومع ذلك، فإن تنفيذ القانون يظل متناقضاً إذ ما يزال يتعين على الوالدين في كثير من الأحيان تقديم تصريح العمل الخاص بهما كما ما يزال الالتحاق بالمدرسة مرهوناً بوضع الوالدين، وتعاني رسوم التسجيل من ارتفاعها ما يحد من إمكانية وصول الطلاب إلى التعليم.

### العقبات البيروقراطية في الالتحاق بالمدارس

تفرض العملية البيروقراطية لتسجيل الأطفال في المدارس عقبات متعددة أمام عائلات المهاجرين. شارك المهاجر الصومالي الذي وصل في عام 2017 تجربته قائلاً: "لم يكن لدي تصريح عمل لذا لم يُقبل أطفالي الثلاثة في المدرسة. حاولت تسجيلهم لكنني لم أتمكن من فعل أي شيء دون هذا التصريح، ولم تكن ثمة حلول لهذا الوضع بغض النظر عن مكانة الشخص الذي تحدثت إليه." تسلط هذه الرواية الضوء على صعوبة التعامل مع العمليات الإدارية المطلوبة للتسجيل في المدارس.

### معيقات الوصول إلى التعليم

بالإضافة إلى التعقيدات البيروقراطية، يواجه أطفال المهاجرين واللاجئين معيقات متعددة أخرى تحول دون وصولهم إلى التعليم.

### العقبات الاقتصادية

تمثل التحديات الاقتصادية عائقاً كبيراً أمام التعليم بالنسبة للعديد من عائلات المهاجرين. أعرب مهاجر سوداني وصل في عام 2018 عن مخاوفه بشأن قدرته على إعالة أسرته قائلاً: "نعم من الصعب العثور على عمل. حتى لو غادرت اليوم، فسيكون الحال ذاته غداً. فأنت ممنوع من العمل لمدة أسبوع. لدي ابنة صغيرة جداً وسيمنعوني لمدة أسبوع". يمكن للأعباء المالية التي تتحملها الأسر أن تؤثر مباشرة على تعليم أطفالها.

### العقبات الثقافية واللغوية

كثيراً ما يواجه أطفال المهاجرين عقبات ثقافية ولغوية داخل النظام التعليمي؛ إذ يمكن للصعوبات اللغوية خاصة للأطفال الذين لا تكون العربية لغتهم الأم والفروقات الثقافية أن تعيق اندماجهم وتجربة التعلم الخاصة بهم في المدارس.

### قصص وتجارب شخصية من المقابلات

تقدم القصص الشخصية من المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز نظرة معمقة على التحديات التي تعاني منها عائلات المهاجرين فيما يتعلق بتعليم أطفالها.

تحديات يواجهها مهاجر مصري (وصل في عام 2008):

تحدث مهاجر مصري بالتفصيل عن معاناته فيما يتعلق بتأمين تعليم أطفاله: "يفترض أن يرتبط التعليم بتصريح العمل". وترمز التحديات التي يواجهها إلى تلك التي يعاني منها العديد من العمال المهاجرين الذين تتعرض فرص تعليم أطفالهم للخطر بسبب وضعهم القانوني غير المستقر.

### تحديات مهاجرة فلبينية (وصلت في عام 2009)

تحدثت امرأة فلبينية عن المعاناة التي خاضتها لتسجيل ابنتها في المدرسة إذ لم يكن في حوزتها أي وثيقة تثبت أنها وُلدت في الأردن من أب أردني لم يتعرف عليها لأنها مولودة خارج إطار الزواج. "ابنتي لم تكن موجودة بالنسبة للسلطات الأردنية... لم يكن معي سوى ورقة من المستشفى تُثبت أنني أنجبت هذه الطفلة... لكنها لم تمتلك أي أوراق قانونية أخرى... تمكنت فقط من تسجيلها في سفارتي ولكن تلك الأوراق لم تكن صالحة بالنسبة للنظام الأردني. ولم أستطع توثيق ولادتها في الأردن أو تسجيلها في أي مكان لأنني لم أكن متزوجة من والدها. في النهاية، بعد ست سنوات، فعلت الأمر الوحيد الذي يمكنني فعله لتسوية وضعها قانونياً وتسجيلها في المدرسة، قررت الإبلاغ عن والدها وإخبار الشرطة بأبني أنجبت طفلة منه حتى لو لم يكن ذلك ضمن إطار الزواج. لقد كانت هذه الطريقة الوحيدة للوصول إلى المدرسة. حتى أحصل على الأوراق، كان علي إبلاغ الشرطة عنه وأن أخبرهم بأنه الأب وبأنها ابنته، ابنة رجل أردني وُلدت خارج إطار الزواج. عندها اتصلوا به وأجروا فحص الحمض النووي الذي أثبت أنه الأب! أجبروه على الزواج مني وتسجيل الابنة باسمه. استغرق الأمر وقتاً طويلاً، واضطرت أيضاً إلى قضاء ليلتين في الحبس عندما أبلغت عنه لأنني لم أمتلك تصريح عمل ساري المفعول. ولكن في النهاية كان الأمر يستحق ذلك، لدى ابنتي الآن أوراق رسمية ويمكنها الالتحاق بالمدرسة. وأخيراً يمكنني أيضاً الحصول على الجنسية الأردنية لأنني متزوجة منه!"

### قصص أخرى من عائلات مهاجرة

شاركت عائلات مهاجرة أخرى قصصاً مماثلة خلال نقاشات مجموعات التركيز. إذ تحدثت عن الجهود الحثيثة للتعامل مع النظام التعليمي ومواجهة تحديات أخرى مثل متطلبات التوثيق، وعوائق اللغة والحاجة إلى موافقات خاصة والتي تخلق جميعها بيئة من عدم اليقين وعدم المساواة لأطفالها.

تسلط هذه الروايات الضوء على التحديات متعددة الطبقات التي تعاني منها الأسر المهاجرة واللاجئة في تأمين التعليم لأطفالها في الأردن. وهذه القصص لا تكشف العقبات القانونية والبيروقراطية وحسب بل أيضاً العقبات الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية التي تحول دون وصول الأطفال إلى التعليم وقدرتهم على الاندماج الفاعل في المجتمع المضيف.

### دور المجتمع المدني في دعم العمال المهاجرين واللاجئين في الأردن

لقد كان دور المجتمع المدني في دعم العمال المهاجرين واللاجئين في الأردن أساسياً في تعزيز النهج التشريعية الجديدة والتعبير عن احتياجات هذه المجتمعات والتحديات التي تواجههم يوماً على مدار العقود الماضية. وإن جهود المجتمع المدني وعمله مع الجهات المعنية المحلية والدولية هي التي ساهمت في كثير من الأحيان في إدخال التعديلات والتحسينات ذات الصلة في حياة العمال اللاجئين والمهاجرين. وقد جرت مساهمة المجتمع المدني على مستويات مختلفة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

**المناصرة والدعوة والتأثير على السياسات:** تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً حاسماً في الدعوة إلى تغيير السياسات فيما يعود بالنفع على المهاجرين واللاجئين. على سبيل المثال، يسلط بيتس وآخرون (2017) في "الميثاق العالمي بشأن اللاجئين: نحو نظرية التغيير؟ (The Global Compact on Refugees: Towards a Theory of Change)" الضوء على الكيفية التي يمكن بواسطتها لمنظمات المجتمع المدني التأثير على السياسات الحكومية لإنشاء أنظمة تعليمية وأسواق عمل أكثر إدماجاً وشمولاً للاجئين. وتعتبر هذه الدعوة والمناصرة بالغة الأهمية في الأردن نظراً للعدد الكبير من اللاجئين السوريين وغيرهم من المهاجرين.

**تقديم الخدمات المباشرة:** تعمل العديد من منظمات المجتمع المدني بشكل مباشر في تقديم الخدمات للاجئين والمهاجرين. تؤكد فرانسيس (2019) في "تعليم اللاجئين: دور الجهات الفاعلة غير الحكومية (Education for Refugees: The Role of Non-state Actors)" على أهمية الجهات الفاعلة غير الحكومية في توفير التعليم للاجئين، لاسيما في السياقات التي تكون فيها الدولة غير قادرة

على تقديم هذه الخدمات أو غير راغبة في ذلك. وفي الأردن، كان لعدة منظمات مثل الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية دور فعال في هذا الصدد.

**بناء القدرات والتمكين:** يمكن للمجتمع المدني أيضاً تمكين اللاجئين والمهاجرين من خلال بناء قدراتهم. بحسب كريسب (2018) في "تعليم اللاجئين والمهاجرين والنازحين: بناء الجسور لا الجدران (Refugee, Migrant, and Displacement Education: Building Bridges, Not Walls)"، فإن البرامج التي تُعزز المهارات والمعرفة لا تسهم في إعداد المهاجرين لمكان العمل وحسب بل تساعدهم أيضاً في الاندماج في مجتمعاتهم المضيفة. وفي الأردن، تُعد مبادرات كبرامج سبل العيش التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أمثلة على هذه الجهود.

**الشراكات والتعاون:** غالباً ما يتطلب الدعم الفعال للمهاجرين واللاجئين التعاون بين مختلف القطاعات. ويناقش والاس وتشاتي (2018) في "الشراكة والمساءلة في إدارة أوضاع اللاجئين: حالة الأردن (Partnership and Accountability in the Governance of Refugee Situations: The Case of Jordan)" أهمية الشراكات بين منظمات المجتمع المدني، والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية في تلبية احتياجات اللاجئين المعقدة. وفي الأردن، تعتبر الشراكات بين المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الدولية والحكومة بالغة الأهمية لتحقيق الاستجابات المنسقة.

**الأبحاث وتبادل المعرفة:** يسهم المجتمع المدني في فهم احتياجات المهاجرين واللاجئين من خلال إجراء الأبحاث، وتوفير منشورات مثل تلك الصادرة عن المركز الأردني لأبحاث وحوار السياسات الوطنية رؤى قيمة لتوجيه التدخلات. وإن تبادل المعرفة هذا هام لتطوير استراتيجيات فعالة تعزز الوصول إلى التعليم والعمل.

**التغلب على المعوقات القانونية والاجتماعية:** تعمل منظمات المجتمع المدني في كثير من الأحيان من أجل التغلب على المعوقات القانونية والاجتماعية التي تحول دون وصول اللاجئين إلى التعليم والعمل. وكما يُشير أخيلي (2015) في "أزمة اللاجئين السوريين في الأردن: مفارقات الضيافة (The Syrian Refugee Crisis in Jordan: The Paradoxes of Hospitality)"، فإن التصدي للقيود القانونية والوصمة الاجتماعية أمر ضروري لضمان وصول اللاجئين والمهاجرين إلى التعليم وفرص العمل.

**الاستجابة لحالات الطوارئ وبناء القدرة على الصمود:** يصبح دور المجتمع المدني أكثر أهمية في أوقات الأزمات. وكما يشير جونز (2016) في "بناء القدرة على الصمود بين الأطفال اللاجئين في الأردن"، فغالباً ما تتولى منظمات المجتمع المدني القيادة عند تقديم الخدمات التعليمية الطارئة والدعم النفسي والاجتماعي، وهو أمر ضروري لصمود أطفال اللاجئين ورفاههم على المدى الطويل.

وختاماً، يلعب المجتمع المدني في الأردن دوراً حيوياً في دعم العمال المهاجرين واللاجئين. فمن خلال أعمال المناصرة والدعوة، وتقديم الخدمات، وبناء القدرات، والمساعدة التعاونية والأبحاث، فضلاً عن التصدي للمعوقات القانونية والاجتماعية والاستجابة لحالات الطوارئ، تسهم هذه المنظمات بشكل كبير في تعزيز وصول تلك الفئات الضعيفة من السكان إلى التعليم وفرص العمل.

## أصوات من أرض الواقع

على الرغم من الإنجاز الذي تحقق في الدفاع عن حقوق العمال المهاجرين واللاجئين، ما يزال هناك الكثير مما يمكن القيام به. وفقاً لممثلة جمعية خطوة أمل في شمال الأردن، يمكن لمنظمات المجتمع المدني الاستمرار في لعب دور حاسم في تغيير النهج العام تجاه اللاجئين والمهاجرين من خلال تحدي الممارسات أو الخطابات التمييزية السائدة. وركزت ممثلة الجمعية كذلك على أهمية تسهيل الإدماج الاجتماعي لهذه الفئات في المجتمعات المحلية.

ويشير أحد الخبراء القانونيين في منظمة النهضة العربية (أرض) إلى ضرورة مواصلة الاستثمار في جهود المناصرة والدعوة مع الجهات المعنية: إذ ينبغي تنظيم حملات تهدف إلى تبسيط إجراءات الحصول على تصاريح العمل، بما في ذلك تخفيض الرسوم المصاحبة لها. والأهم من ذلك، يقترح الخبير أن يتم احتساب هذه الرسوم اعتباراً من تاريخ الدخول إلى الأردن وعدم تطبيقها بأثر رجعي. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون هناك دعوات إلى توسيع نطاق تطبيق تصاريح العمل المرنة لتشمل جميع الجنسيات، لا السورية والمصرية منها فقط.



بالإضافة إلى جهود المناصرة والدعوة هذه، فقد أكد الأشخاص الذين جرت مقابلتهم على أهمية توفير التدريب المهني للاجئين الشباب، إذ سلطوا الضوء على أهمية الحاجة إلى المساعدة النشطة في دمج العمال المهاجرين واللاجئين في سوق العمل. وينطوي ذلك على إقامة علاقات مع أصحاب الأعمال، الأمر الذي يمكن أن يُسهل بشكل كبير دخول الشباب المدربين إلى القوى العاملة. وأثيرت نقطة هامة أخرى تتمثل في الحاجة إلى الضغط على المؤسسات ذات الصلة لضمان ألا يكون التحاق أطفال العمال المهاجرين واللاجئين بالمدراس مرهوناً بالوضع القانوني لوالديهم. وتُعتبر أعمال الدعوة والمناصرة هذه مع الجهات المعنية ضرورية لضمان الحق في التعليم لجميع الأطفال، بغض النظر عن خلفيتهم أو وضع عائلاتهم.

## الاستنتاجات

يتسم وضع الأردن فيما يتعلق بوصول العمال المهاجرين واللاجئين إلى فرص العمل والتعليم بخصائص فريدة مقارنة بالدول المجاورة مثل لبنان، وتركيا والعراق. في حين يواجه الأردن تدفقاً كبيراً للاجئين والعمال المهاجرين، فإن له نهجاً مختلفاً تجاه سياسات الإدماج والأطر القانونية. على سبيل المثال، وعلى عكس سياسات تصاريح العمل الأكثر تقييداً في لبنان، فقد بذل الأردن جهوداً لإدماج اللاجئين السوريين في سوق العمل. ومع ذلك، فما يزال نظام الكفالة، المماثل للنظام المعمول به في دول الخليج، يفرض تحديات في الأردن ما ينتج عنه استغلال العمال المهاجرين وتقييد حركتهم.

ويخلص التقرير إلى أنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن التمييز في الأردن يُعيق بشدة وصول المهاجرين واللاجئين إلى فرص العمل والتعليم. ويتجلى هذا التمييز في المعايير القانونية، والتفاوت في الأجور والاستبعاد من بعض قطاعات العمل. علاوة على ذلك، يعتمد تعليم الأطفال المهاجرين بشدة على الوضع القانوني لوالديهم، ما يفرض تحديات إضافية.

يؤدي التمييز في الأردن إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي للمهاجرين واللاجئين. فهو لا يؤثر على سبل عيشهم المباشرة وحسب بل يخلف أيضاً آثاراً نفسية واجتماعية طويلة الأمد، ما يحول دون اندماجهم في المجتمع. ويؤدي نظام الكفالة إلى تفاقم هذه المشاكل ويخلق علاقة تبعية كثيراً ما تتسم بالاستغلال بين العمال وأرباب العمل.

## التوصيات

### توصيات متعلقة بالسياسات لتعزيز الوصول إلى فرص العمل والتعليم

- إصلاح نظام الكفالة: يسلط التقرير الضوء على الحاجة إلى إصلاح شامل لنظام الكفالة في الأردن، بحيث يشمل ذلك:
  - وضع لوائح وأنظمة واضحة: تنفيذ أطر قانونية تحمي العمال المهاجرين من الاستغلال وتضمن حرية تنقلهم وتوظيفهم.
  - تأسيس آليات للدعم: إنشاء مراكز دعم تديرها الحكومة للعمال المهاجرين لطلب المساعدة والمشورة القانونية.
- إدخال سياسات مرنة لتصاريح العمل: لتيسير وصول المهاجرين واللاجئين إلى سوق العمل، يوصى باتباع الخطوات التالية:
  - تبسيط عملية الحصول على التصاريح: تقليص البيروقراطية والتكاليف التي تنطوي عليها عملية الحصول على تصاريح العمل.
  - استراتيجيات خاصة بالقطاعات: السماح للمهاجرين واللاجئين بالعمل في قطاعات أكثر، خاصة حيث يكون هناك نقص في العمالة.
- تأسيس برامج تعليم مجتمعية: لتعزيز فرص وصول الأطفال اللاجئين إلى التعليم، يقترح التقرير:
  - الإدماج المحلي للبرامج التعليمية: التعاون مع المجتمعات المحلية والمنظمات الدولية لتأسيس برامج تعليمية داخل مجتمعات اللاجئين.
  - التدريب اللغوي والمهني: توفير دورات اللغة العربية والتدريب المهني لتعزيز قابلية التوظيف والاندماج.
- تعزيز قوانين مكافحة التمييز: لمكافحة التمييز في التوظيف والتعليم، يوصي التقرير بما يلي:
  - تعزيز الأطر القانونية: تعزيز القوانين القائمة لمكافحة التمييز وضمان إنفاذها.
  - حملات التوعية: إجراء حملات توعية عامة للحد من الوصمة المجتمعية والتمييز ضد المهاجرين واللاجئين.

### مقترحات للأبحاث المستقبلية

- الدراسات المطولة: إجراء دراسات طويلة المدى لتتبع نتائج المهاجرين واللاجئين في الأردن. ويجب أن تركز هذه الدراسات على:
  - الإدماج الاقتصادي: تقييم الأثر الاقتصادي طويل المدى لإدماج المهاجرين واللاجئين في سوق العمل.
  - التماسك الاجتماعي: تقييم فعالية سياسات الإدماج في تعزيز التماسك الاجتماعي بين المهاجرين واللاجئين، والمجتمعات المضيفة.
- الدراسات المقارنة مع الدول غير الإقليمية: مقارنة وضع الأردن مع دول خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ممن شهدت تدفقات كبيرة من المهاجرين واللاجئين للتعرف على الاستراتيجيات والسياسات المميزة التي يمكن تكييفها للأردن.

- **تقييمات الأثر التفصيلية:** إجراء تقييمات شاملة للتدخلات والسياسات المحددة المنفذة في الأردن. ويجب أن تهدف هذه التقييمات إلى:
  - **تحليل الفعالية:** تحديد مدى فعالية السياسات والبرامج المحددة في تعزيز وصول المهاجرين واللاجئين إلى العمل والتعليم.
  - **تحديد الممارسات المثلى:** تسليط الضوء على المنهجيات والاستراتيجيات الناجحة التي يمكن تكرارها أو توسيع نطاقها.
- **دراسات الإدماج الثقافي:** استكشاف الجوانب الثقافية للإدماج، بالتركيز على كيف تؤثر أوجه الاختلاف والتشابه الثقافية بين اللاجئين والمهاجرين والمجتمعات المضيفة على عمليات الاندماج. ويشمل ذلك دراسة دور برامج التبادل الثقافي ومبادرات المشاركة المجتمعية.

## المراجع




- لويجي أخيلي. اللاجئين السوريون في الأردن: فحص الواقع (Syrian Refugees in Jordan: A Reality Check). 2015.
- لويجي أخيلي. خطر انعدام الجنسية للاجئين في الأردن (The Risk of Statelessness for Refugees in Jordan). 2015.
- ألكسندر بيتس وبول كولييه. اللجوء: تحويل نظام اللاجئين المحطم (Refuge: Transforming a Broken Refugee System). 2017.
- ألكسندر بيتس وآخرون. الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين: نحو نظرية التغيير؟ 2017.
- بوهنينغ دبليو آر. دراسات في هجرة اليد العاملة الدولية. 1984.
- بوهنينغ دبليو آر، وإم. إل شلوتر- بارديس. هجرة العمال في المملكة المتحدة والمجتمع الأوروبي (The Migration of Workers in the United Kingdom and the European Community). 1994.
- سيتيفن كاسلز ومارك جيه. ميلير. عصر الهجرة: الحركات السكانية الدولية في العالم الحديث (-The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World). 2009.
- دون تشاتي. سوريا: إنشاء دولة لجوء وتفكيكها (Syria: The Making and Unmaking of a Refugee State). 2018.
- جيف كريسيب. تعليم اللاجئين والمهاجرين والنازحين: بناء الجسور لا الجدران (Refugee, Migrant, and Displacement Education: Building Bridges, Not Walls). 2018.
- البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ميثاق الأردن: نهج جديد تجاه اللاجئين السوريين في الأردن (The Jordan Compact: A New Approach to Syrian Refugees in Jordan). 2018.
- أنور فلاح: أثر اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني (The Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labor Market). 2017.
- فيليب فارغوس. العمل واللجوء والعبور: مُط ناشئ من الهجرة غير النظامية جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (Work, Refuge, Transit: An Emerging Pattern of Irregular Immigration South and East of the Mediterranean). 2004.
- ألكسندرا فرانسيس. دور الجهات الفاعلة غير الحكومية (Education for Refugees: The Role of Non-state Actors). 2019.
- ألكسندرا فرانسيس. اللاجئين والمهاجرون وسياسات العمل الإنساني في الأردن (Refugees, Migrants, and the Politics of Humanitarianism in Jordan). 2017.
- أندرو إم. غاردنر. تنقل العمال ونظام الكفالة في منطقة الخليج (Labor Mobility and the Kafala System in the Gulf Region). 2012.
- هيومان رايتس ووتش. تقرير حول نظام الكفالة في الأردن. 2020.
- هيومان رايتس ووتش. انتهاكات مكان العمل في الأردن في ظل نظام الكفالة (Workplace Abuses in Jordan under the Kafala System). 2018.
- منظمة العمل الدولية ومعهد العمل والبحوث الاجتماعية (فافو). أثر التغييرات في لوائح تصاريح العمل على اللاجئين السوريين في الأردن (Impact of Changes in Work Permit Regulations for Syrian Refugees in Jordan). التاريخ غير محدد.
- منظمة العمل الدولية. وصول اللاجئين السوريين إلى العمل في الأردن: الفرص والتحديات (Access to Work for Syrian Refugees in Jordan: Opportunities and Challenges). 2019.
- منظمة العمل الدولية. تقرير عن تنفيذ نظام الكفالة في الأردن. 2020.
- منظمة العمل الدولية. تقارير عن معايير العمل والعمال المهاجرين. سنوات مختلفة.
- منظمة الهجرة الدولية. تقرير حول ديناميكيات الهجرة في الأردن. 2019.
- المركز الأردني لأبحاث وحوار السياسات الوطنية. منشورات حول المهاجرين واللاجئين في الأردن. التاريخ غير محدد.
- راي جريديني. العمال المهاجرون ورهاب الأجانب في الشرق الأوسط (Migrant Workers and Xenophobia in the Middle East). 2003.
- ميرهان كامرافا وزهرة بابر. العمالة المهاجرة في الخليج الفارسي (Migrant Labour in the Persian Gulf). 2012.



- كاثرينا لينر ولويس ترنر. توفير الملجأ: اللاجئون السوريون و الشرق الأوسط (Making Refuge: Syrian Refugees and the Middle East). 2019.
- Migrant-Rights.org. نظرة عامة على نظام الكفالة في بلدان الشرق الأوسط. 2019.
- مايكل ج. بيور. طيور العبور: العمالة المهاجرة والمجتمعات الصناعية (Birds of Passage: Migrant Labor and Industrial Societies). 1979.
- نيكولا باير. حقوق العمال الأجانب وسياسات الهجرة في جنوب آسيا وجنوب شرقها (Rights of Foreign Workers and the Politics of Migration in South-East and East Asia). 2005.
- نصرة إم. شاه. هجرة العمالة في الشرق الأوسط: أثر نظام الكفالة (Labor Migration in the Middle East: The Impact of the Kafala System). 2008.
- نصرة إم. شاه. هجرة العمالة من آسيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي: التوجهات والأنماط والسياسات (from Asian to Labour Migration GCC Countries: Trends, Patterns and Policies). 2008.
- ريتشيل سيلفي. التجدين عبر الوطني: سلطة الدولة والنساء اللاجئات الأندونيسيات في السعودية (Transnational Domestication: State Power and Indonesian Migrant Women in Saudi Arabia). 2006.
- سارة سبنسر. مفارقة التنقل: القيود المفروضة على حركة اللاجئين في الأردن (The Mobility Paradox: Constraints on Refugee Movement in Jordan). 2017.
- جمعية تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان. تصاريح العمل -العوائق والصعوبات التي تواجه اللاجئين. 2022.
- لويس ترنر. استكشاف أثر نظام الكفالة على فرص عمل اللاجئين (Exploring the Impact of the Kafala System on Refugees' Work Opportunities). 2015.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. الإدماج الاقتصادي للاجئين في الأردن: التحديات طويلة الأمد والفرص (Economic Integration of Refugees in Jordan: Long-term Challenges and Opportunities). 2020.
- الأمم المتحدة. تقييم حقوق الإنسان في الأردن في ظل المعايير الدولية. 2018.
- سارة والاس ودون تشاتي. الشراكة والمساءلة في إدارة أوضاع اللاجئين: حالة الأردن (Partnership and Accountability in the Governance of Refugee Situations: The Case of Jordan). 2018.
- البنك الدولي. الأثر الاقتصادي على العمال المهاجرين في الأردن (Economic Impact of Migrant Workers in Jordan). 2018.
- البنك الدولي. آثار أزمة اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني (Effects of the Syrian Refugee Crisis on the Jordanian Labor Market). 2019.
- البنك الدولي. تقارير حول الهجرة والتنمية. سنوات متعددة.
- منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض). "التحديات القانونية والاجتماعية التي يواجهها العمال المهاجرون وفي الأردن". منشورات منظمة النهضة العربية (أرض). 2022.
- مؤسسة هاينريش بول ستيفتونغ فلسطين والأردن. "مشروع حقنا: الدفاع عن حقوق المهاجرين". تقرير لمؤسسة هاينريش بول ستيفتونغ. 2022.



P.O.Box: 930560  
Amman11193 Jordan  
Tel: +962 6 46 17 277  
Fax: +962 6 46 17 278  
[www.ardd-jo.org](http://www.ardd-jo.org)

  ar\_renaissance  
 ArabRenaissance



النهضة العربية للديمقراطية والتنمية  
Arab Renaissance for Democracy & Development